

يبدو موقفه فأنه
السبسي متساوقاً
مع مواقف
الأخيرة الحادة تجاه
«النهضة» (الرئيس)



قضية

بعد أشهر من الترقّب والتخطيط ورسم التحالفات، قامت رئاسة الحكومة
ورئاسة الجمهورية، في حركة تبدو منسّقة بينهما، بخلط أوراق المعادلة
السياسية وإبرك المشهد

«تونس السبسي» تعيش الرّدة: رجال بن علي... وهو أجهت «الإسلاميين»

تونس - الأخبار

أعلن رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد، مساء أمس، تشكيلته الوزارية الجديدة، التي شملت خلافاً للتوقعات أربعة أسماء لمسؤولين محسوبين على نظام الرئيس زين العابدين بن علي. وجاء ذلك في وقت عبّر فيه رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي، بطريقة غير مباشرة، عن رغبته في تأجيل الانتخابات البلدية إلى السنة المقبلة، وهو الاستحقاق الذي يعرف الجميع أنّ «حركة النهضة» هي الوحيدة تقريباً التي تجهزت له، لذا يخشى الجميع الأمر. إضافة إلى ذلك، لمّح قائد السبسي إلى قراره بإعادة البلاد إلى مرحلة الاستقطاب بين «المدنيين/العلمانيين» و«الإسلاميين»، في خطاب لا يُكسب إلا انتخابياً.

حكومة برائحة «التجمّع»

بُني النظام السياسي الجديد في تونس على مقدمة منطقية مفادها أنّ لا عودة إلى السوراء، لكن يبدو أنّ حزب «نداء تونس»، وهو حزب رئيس الحكومة ورئيس الدولة، لم ينس معاركه التي تأسس عليها، ولعلّ أهمها معركة منع قانون إقصاء كوادر «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» من الترشح في الانتخابات. والأمر بات جلياً اليوم: ردة لا سابقة لها منذ 14 كانون الثاني/ جانفي 2011.

تحمل تشكيلته يوسف الشاهد الحكومية الجديدة، إثر التعديل الذي أعلن أمس، والتي وصفها رئيسها بأنها حكومة «حرب»، أربعة أسماء «تجمعية»، منهم من كان مناضلاً في صفوف الماكينة الديمقراطية اسماً والديكتاتورية جوهراً، وآخر كان من ضمن «خبراء» استعان بهم بن علي لتيسير تحوّل الاقتصاد إلى النيوليبرالية.

البداية مع حاتم بن سالم، وهو دكتور في القانون، عُيّن عام 2002 منسقاً عاماً لحقوق الإنسان في وزارة العدل

وحقوق الإنسان، في وقت اشتدت فيه حملات القمع والمحاكمات السياسية. ومكافئة له على جهوده، جال بن سالم في مناصب دبلوماسية قبل أن يحط الرحال في وزارة التربية والتعليم، حيث عُرف بصفاقاته المشبوهة وإجراءاته التي سخر منها المعلمون والأساتذة ونقاباتهم طويلاً. لم يستمر كثيراً في منصبه، إذ دهمته الثورة في 2011. لكن الرجل ليس من طينة المستسلمين، فقد حاول العودة بعد الثورة إلى وزارته، وانتهى به المطاف في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية، ذلك بعدما أقنعه الباجي قائد السبسي بأنّ وقت عودته لم يكن بعد. قبع بن سالم في المركز، وكانت حصيلة دراساته «صفرًا»، إذا ما استثنينا بعض الندوات المرتجلة، إلى أن حانت الساعة: وزير تربية وتعليم جديد في حكومة الشاهد.



يبدو أنّ حزب «نداء تونس»
لم ينس معاركه التي
تأسس عليها



الوجه الثاني من وجوه النظام السابق هو رضوان عيار، وهو أيضاً في طريقه لنيل شهادة الدكتوراه في القانون. ألحق عيار قبل الثورة بالعمل الدبلوماسي في ألمانيا، وشغل هناك خطة كاتب عام لشعبة حزب

التجمّع. وعلى غرار بن سالم، عاد بعد فوز «نداء تونس» إلى الواجهة السياسية، إذ عُيّن والياً (محافظاً جهوياً) في عام 2015. وصار عيار في التركيبة الحكومية الجديدة وزير نقل.

أما الشخصية الثالثة، فهي رضا شلغوم، وهو متحصل على شهادة جديد في حكومة الشاهد.

«مع النهضة... أخطانا التقييم»

في حوار صحافي أخير أجرته «الصحافة اليوم» مع الرئيس التونسي، ونُشر أمس، استعاد الباجي قائد السبسي، مرحلة عام 2014، ومرحلة إدخاله

البلاد في حكم أساسه ثنائي، بجمع حزبه إلى جانب «حركة النهضة»، إلا أنه أدخل خطاباً جديداً، إذ قال: «للأسف لم تكن الأحزاب التي كانت تصنّف مدنية تمتلك وعياً سياسياً بدقّة المرحلة والتقاط الفرصة من أجل سدّ الطريق أمام من كان يسعى على الدوام إلى شكّل من الرّدة المجتمعية». وأضاف: «وجدنا أنفسنا في وضع دقيق أوجب علينا التصرّف وأخذ القرار: الدخول في تحالف حكومي يكون خلافاً للمشاكل المطروحة أو على الأقل لا يزيدها تعقيداً، ولم تكن أماننا سيناريوات أخرى لتحقيق هذه الأهداف، «النهضة» كانت جاهزة لذلك، إضافة إلى أحزاب أخرى بما أتاح حينئذ فرصة تشكيل تحالف حكومي... هي قبلت وليس بشروطها، وقلنا على الأقلّ نُسأهم بذلك في جُلّها إلى خاتمة المدنية، لكن يبدو أنّنا أخطانا التقييم».

عليا في تمويل التنمية وإجازة في العلوم الاقتصادية. لم يكن شلغوم متحزباً، وهو من فئة التكنوقراط الذين كُفّ بن علي من الاستعانة بهم في سنوات حكمه الأخيرة، حيث عُيّن رئيساً لهيئة السوق المالية، وشغل خطة رئيس ديوان وزير المال قبل أن يصير هو نفسه وزيراً للمالية في بداية عام 2010 لمدة عام واحد أنهته الثورة. لكنّه على غرار سابقه عاد من جديد، ومن بوابة قصر الرئاسة أيضاً، حيث عُيّن عام 2016 مستشاراً اقتصادياً لرئيس الجمهورية، ويشغل شلغوم في التشكيلة الحكومية الجديدة منصب وزير المال.

وأخيراً، تشمل التركيبة هشام بن أحمد، وهو أستاذ جامعي في المدرسة العليا للتجارة. كان بن أحمد أحد أهم الفاعلين في «حزب التجمع»، إذ كان من خلال رئاسته «منتدى القرن الواحد والعشرين» يعكف على تكوين العناصر القيادية الشبابية في الحزب. ومن الناحية المهنية، عُيّن بن أحمد في مناصب في وزارة التجارة وفي مواقع إدارية أخرى، إلى أن صار والياً عام 2010. اختفى «التجمعي العائد» إلى أن عُيّن في التشكيلة الحكومية الجديدة في منصب كاتب دولة لدى وزير التجارة مكلفاً بالتجارة الخارجية.

انتخابات بلدية موجلة؟

إلى جانب استعادة وجوه النظام القديم (وسياساته؟)، يبدو أنّ رئيس الجمهورية قد عقد العزم على تأجيل الانتخابات البلدية المبرمجة نهاية العام الجاري. من الناحية الإجرائية، يجب أن يوقع رئيس الجمهورية دعوة للناخبين قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات، وحتى تجري الانتخابات في موعدها (17 كانون الأول/ ديسمبر) يجب توقيع الدعوة قبل يوم 9 أيلول/ سبتمبر، أي قبل يوم الأحد المقبل. لكن رئيس الجمهورية عبّر في مطلع هذا الأسبوع عن امتناعه عن توقيع الدعوة قبل سدّ شغور عضوين في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهو ما يتطلب قطع العطلة البرلمانية وعقد دورة استثنائية.

وقد صرح عبد الكريم الهاروني، وهو رئيس مجلس شورى «حركة النهضة»، بأن كتلة الحركة البرلمانية لم تنجح إلى الآن في جمع توافيق تسمح لها بعقد الدورة الاستثنائية. يعني ذلك أنّ نواب «نداء تونس» يعطلون الإجراء، ما يعيد ترتيب الأوراق من جديد، علماً بأنّ الحزبين كانا في السابق متفقين على ضرورة عقد الانتخابات قبل نهاية السنة الحالية.

ويبدو موقف رئيس الجمهورية متساوقاً مع مواقفه الأخيرة الحادة تجاه «النهضة». ولا يخلو الأمر من حسابات سياسية، إذ يبدو أنّ قائد السبسي يستعيد خطابه المناوئ للإسلاميين السابق لانتخابات 2014. ويرى قياديون في «نداء» أنّ مواقف الحزب اقتربت في العامين الماضيين أكثر مما يجب من مواقف «النهضة»، ما يستدعي إعادة الزخم إلى طرحهم لجذب قاعدتهم الانتخابية.

وذلك بالضبط ما يقوم به الرئيس التونسي، إذ طرحه قضية المساواة في الميراث بين الأنثى والذكر وتلميحاً بأن محاولته لتحديث «حركة النهضة» قد باءت بالفشل (راجع الكادر أدناه)، فإنّه يستدعي ثنائية علمانيين/ إسلاميين مرة أخرى، ويؤجل من ناحية ثانية الانتخابات إلى العام المقبل لاستكمال ضبط خطاب الحزب. ويهدد كلّ ذلك بأن تجري الانتخابات (مرة أخرى) على أسس أيديولوجية عوض أن تكون على أساس برامج انتخابية متكاملة.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا ايها النفس المطمئنة ارجعي
الى ربك راضية مرضية
تسليماً بقضاء الله وقدره
ننعي اليكم وفاة المربي الكبير
الحاج الاستاذ حاتم رستم حيدر
امين سر الجامعة اللبنانية
سابقاً والمفتش التربوي
ورئيس بلدية بدنايل الاسبق
زوجته المرحومة عبلا الحاج
سليمان
اولاده الشهيد نايف زوجته
سعاد احمد بك حيدر
الحاج رستم زوجته سرمد
راغب الزهر
الدكتور جود زوجته انطونيت
طنوس زغيب
بناته الحاجة الاستاذة عادة
زوجة المهندس مدحت عسيران
الاستاذة روعة زوجة الاستاذ
محي الدين المعبي
وري الثري في بلدته بدنايل
الساعة السادسة من بعد
ظهر يوم الاربعاء الواقع في
2017/9/6

تقبل التعازي أيام الخميس
والجمعة والسبت والأحد 7، 8،
9، 2017/9/10 في منزله في
بدنايل.

ويقام حفل تابيني يوم الأحد
الواقع في 2017/9/10 عند
الساعة 11 صباحاً في حسينية
بدنايل

وتقبل كذلك التعازي في
بيروت يوم الاثنين الواقع
في 2017/9/11 من الساعة 3
الى 7 بعد الظهر في جمعية
التخصص والتوجيه العلمي
الجناح قرب امن الدولة
انا لله وانا اليه راجعون ولكم
الاجر والثواب
آل حيدر وسليمان وعسيران
والمعبي وزغيب والزهر وعموم
اهالي بدنايل

بسم الله الرحمن الرحيم
بمزيد من الرضى والتسليم
بمشيئة الله، ننعى اليكم
فقيدنا الغالي المرحوم
المهندس السيد جمال هاشم الأمين
زوجته الحاجة سناء العلي
أبناءؤه: علي، محمد وحسن
ابنته فاطمة
اشقأؤه: د. غسان (نقيب
صيدلة لبنان الأسبق) زوجته
دلّال صالح
المهندس عدنان زوجته مريم
خطاط
السيد رائد زوجته تغريد جمعة
شقيقته: إلهام، وهيام زوجها
المهندس حسين قبيسي
تقبل التعازي في بيروت
يوم الجمعة الموافق 8 أيلول
الجاري في جمعية التخصص
والتوجيه العلمي - الرملة
البيضاء - قرب مركز أمن
الدولة من الساعة الثالثة حتى
السابعة مساءً.

الأسفون: آل الأمين - العلي -
صالح - خطاط - جمعة - قبيسي
وعموم اهالي شقراء والصوانة

إعلاناتكم الرسمية
والعقوبة والوفيات

الخبّار

هاتف: 759555 - 01
فاكس: 759597 - 01